

النظام السياسي الأمريكي: مدخل تاريخي

أولاً: الإطار الدستوري: رؤية الآباء المؤسسون

إذا كانت المرحلة الأولى في تاريخ الدستورية الثورية Le Constitutionalisme Révolutionnaire هي الأطول، فإن الثانية، المرحلة الثورية، هي الأشد. بدأت في عام 1776 مع الاستقلال الأمريكي، و استمرت مع الثورة الفرنسية عام 1789، و بلغت ذروتها مع كورتيس قادس Les Cortès De Cadix. تشمل هذه المرحلة المراحل الثلاث للثورة الأورو-أطلسية، التي سيولد عنها تعددية الدول المستقلة و الجمهورية في أمريكا الأنجلوسكسونية و أمريكا اللاتينية على حد سواء. خلال هذه المرحلة، استلهم النسان الدستوريان الأمريكي و الفرنسي أساساً من القانون الطبيعي العقلاني Le Jus naturalisme و Rationaliste، الذي هو المصدر الأساسي لإعلان استقلال الولايات المتحدة، و إعلان الحقوق لفرجينيا و الإعلان الفرنسي لعام 1789، مع إشارته إلى حالة الطبيعة، و العقد الاجتماعي، و الحقوق الطبيعية و غير القابلة للتصرف للإنسان، و سيادة الشعب أو الأمة. و مع ذلك، لم يكن القانون الطبيعي معادياً لاحترام تقاليد القانون العام Common Law البريطاني في الولايات المتحدة. و ينطبق الشيء نفسه على جون لوك، و هو سلطة عقائدية رئيسية للآباء المؤسسين للولايات المتحدة. قانون عام، وفقاً لهؤلاء، تم الاستهزاء به من قبل الإمبراطورية البريطانية في مناسبات عديدة، كما ذكر في إعلان الاستقلال الذي صممه جيفرسون.

يتكوّن نص الدستور الأمريكي من:

- ثمانية (08) مواد تشكّل النص الأولي الذي يعود لتاريخ 17 سبتمبر 1787؛
- التعديلات العشرة (10) التي تم تبنيها سنة 1791، و التي تشكّل إعلان الحقوق Bill of Rights؛

- و سبعة عشر (17) تعديلاً تم تبنيها بين سنوات 1791 و 1992.
- لكن، في الواقع يوجد نوعين من الدساتير في الحالة الأمريكية.

❖ الأول هو المعروف **بالدستور الرسمي** المتضمن للنص الأساسي الذي صادقت عليه 13 ولاية سنة 1789، و هو الذي تم إكماله من خلال سلسلة قصيرة نسبياً من التعديلات التي صوّت عليها الكونغرس و الولايات بشكل رسمي.

❖ إلى جانب هذا الإطار الدستوري الذي يصعب تعديله، هناك دستور آخر يوصف **بالدستور غير الرسمي**، ثري، معقد، بمكونات متعددة. هو دستور جاء كثمرة لجملة من الممارسات، السلوكيات و القوانين الفدرالية (أو الولايات)، و القرارات الإدارية، و ظاهرة معروفة أكثر تتمثل في قرارات المحاكم. مثلاً، خلال "الأزمة الكبرى"، يمثل النيوديل New Deal تحوّلًا راديكالياً للمقاربة الخاصة بالمشاكل الاقتصادية و الاجتماعية، و التي تُرجمت بسلسلة كاملة من التدخلات التشريعية و الإدارية، التي تم قبولها في الأخير من طرف المحكمة العليا، بعدما كانت قد رُفضت بسبب لا دستورتيتها.

لم يكن بالإمكان تحقيق هذا التطور الهام إلا بفضل دستور مكتوب مرّن بما فيه الكفاية، و الذي سمحت العديد من بنوده المسماة البنود المرنة Elastic Clauses بتفسيرات موسّعة جدّاً في غالب الحالات.

ثانياً: المرحلة الكنفدرالية: تشكّل تجربة الكنفدرالية، التي عرفت 13 مستعمرة بين إعلان

الاستقلال و صياغة دستور 1789، حالة فريدة في التاريخ السياسي:

- أولاً، بسبب طابعها التقدمي في تلك المرحلة التاريخية؛
- ثانياً، بشكل متناقض، و بالرغم من نقاط ضعفها، فقد سمحت بتحييد إحدى القوى العالمية في القارة الأمريكية.

عرفت تجربة الكنفدرالية تطورا من خلال العديد من المراحل و التي تضمنت في مرحلة أولى مطالب معقولة نسبيا، ثم مرحلة راديكالية، لتفضي في الأخير إلى شكل من الترسيخ المحافظ بشكل واضح مقارنة بالمرحلتين السابقتين: تبنى دستور 1789.

في سنة 1774 (لحظة عقد كيبيك L'Acte de Québec)، اجتمع مندوبو 12 مستعمرة في "مؤتمر قاري" للرد على قرار غلق ميناء بوسطن. و أمام فشل مداخلات هذا المؤتمر، اجتمع مؤتمر ثاني سنة 1775 لتنظيم مقاومة عامة، في الوقت الذي كان فيه القتال ضد البريطانيين قد بدأ. كان لهذا المؤتمر هدفين مرتبطين أساسا بالدفاع و السياسة الخارجية. أرسلت كل مستعمرة مندوبا واحد له صوت واحد، لكنه يتلقى تعليماته و أوامره من حكومته و ليس من الكونغرس. يجب الإشارة هنا، أنه من خلال وضع هذه الإستراتيجيات العسكرية، وجد الكونغرس نفسه يوسع من مجال نشاطاته لتشمل ميادين ذات طابع اقتصادي من خلال مطالبة المستعمرات بمساهمات مالية و إصدار عملة و اللجوء إلى عمليات اقتراض في الخارج...

قبل أربعينيات القرن التاسع عشر أي 1840، احتل الجنوب مكانا مركزيا، حتى في بعض الأحيان مهيمنًا، في المشهد الأمريكي. عشية الثورة، فرجينيا La Virginie و هي أقدم مستعمرة، و كارولينا الجنوبية La Caroline Du Sud و هي الأغنى، كانتا تنافسان إلى حد كبير بنسلفانيا Pennsylvanie أو ماساشوستس Massachusetts. [...] توماس جيفرسون، المحرر الرئيسي لإعلان الاستقلال لعام 1776، و جورج واشنطن القائد العام للقوات الأمريكية خلال الثورة، كلاهما من ولاية فرجينيا. من 1789 إلى 1825، من بين الرؤساء الخمسة في المنصب الرئاسي، جاء أربعة من فرجينيا. فقط جون آدمز من ماساشوستس، تسلل إلى ما يسمى "السلالة الفرجينية La Dynastie Virginienne". بالإضافة إلى ذلك، في القرن الثامن عشر، كانت العبودية، التي يتم ربطها مع الجنوب، منتشرة في جميع المستعمرات حتى لو كان الهيكل الاقتصادي لكل من هذه المستعمرات ينطوي على تركيز أكبر أو أقل للعبيد. كان للقوانين الأولى للتحرير التدريجي، و لاسيما قوانين بنسلفانيا عام 1780، تأثير تدريجي للغاية على الولايات الشمالية. نيو جيرسي، على سبيل المثال، كان لا يزال لديها عبيد في عشرينيات القرن التاسع عشر 1820... في الخريطة الذهنية لأعضاء المؤتمر التأسيسي التي تم جمعهم في فيلادلفيا عام 1787، فرجينيا ليست على الإطلاق في الجنوب و لكن في الوسط و تقع نيو إنجلاند في الشمال الشرقي. حتى تلك اللحظة لم يكن هناك تقسيم بين الشمال و الجنوب في الولايات المتحدة. حتى لو كانت الولايات الجنوبية تشترك في المصالح، و خاصة الممارسات الثقافية و الدينية و السياسية، و لاسيما المزارعون؛ فإن الانقسامات السياسية كانت تظهر أو تبدو بدلاً من ذلك بين الولايات الصغيرة و الكبيرة، و الدول الساحلية و تلك التي تمتد أراضيها إلى الغرب.. و أخيرًا، يشهد اختيار العاصمة الجديدة واشنطن عام 1790، الواقعة على حدود فرجينيا و ماريلاند، و بالتالي في الجنوب، على التأثير السياسي الكبير للجنوب في المناقشات و الخيارات الوطنية في نهاية هذا القرن. فما يسميه المؤرخون الأمريكيون "التميز الجنوبي Southern Distinctiveness" و الذي يمكن للمرء أن يترجمه بالاستثناء الجنوبي غير موجود في القرن الثامن عشر.

*- مؤتمر هارتفورد La Convention d'Hartford: نيو إنجلاند تتحدث عن الانفصال: في النصف الأول من القرن التاسع عشر، كانت الفيدرالية الأمريكية قائمة على توازن هش بين سلطة الحكومة المركزية، باللغة الإنجليزية الفيدرالية، و حقوق الولايات. بالموازاة، تبرز بعض التمايزات بين مختلف المناطق - الجنوب و الغرب (الواقع تحت السهول) و الشمال الشرقي و نيو إنجلاند -، و تُظهر خصوصيات ملحوظة بشكل متزايد. في خريف عام 1814، كان أعضاء الحزب الفدرالي في نيو إنجلاند (معارضين للحزب الديمقراطي الجمهوري آنذاك)، معادين و معارضين للصراع ضد بريطانيا العظمى - ما يسمى حرب 1812 أو "حرب الاستقلال الثانية" - حيث أن هذه الحرب دمرت المنطقة التي كانت تعتمد بشكل كبير على تجارتها مع المتروبول القديمة، تم ذلك في اجتماع هارتفورد في كونيتيكت Connecticut. هذا هو مؤتمر هارتفورد. أعلن المندوبون الـ 26 الذين يمثلون ماساشوستس و كونيتيكت و رود آيلاند

و نيو هامبشاير و فيرمونت أنفسهم ضد أي حظر يتجاوز 60 يومًا ، استنادا إلى **قانون الحظر** Embargo Act الذي تم تمريره في عام 1807 تحت رئاسة جيفرسون و يضر بتجار نيو انجلاند. كما أنهم يطالبون بأغلبية الثلثين في الكونجرس عن أي إعلان حرب أو قبول ولاية جديدة. كما يطالبون بإنهاء "قاعدة الثلاثة أخماس" الواردة في الدستور (المادة الأولى، البند 3) و التي تنص على احتساب كل عبد إلى ثلاثة أخماس رجل من البيض في توزيع المقاعد في الكونغرس، و هو بند في فائدة ولايات الجنوب، حسب رأي المندوبين. و أخيرًا، يريدون أن تقتصر الولاية الرئاسية على ولاية واحدة، و أن يكون كل رئيس من دولة مختلفة عن ولاية سلفه. [...] تم عقد مؤتمر هارتفورد في وقت كانت تستعد فيه الولايات المتحدة للتفاوض في غاند Gand ببلجيكا، وهو سلام الوضع القائم القبلي une paix statu quo ante مع بريطانيا العظمى يضع حداً للحرب التي ينظر إليها الأمريكيون على أنهم انتصروا فيها، على الرغم من فشل محاولتهم لغزو كندا، لأنهم تمكنوا مرة أخرى من الوقوف في وجه القوة البريطانية، و لكن هذه المرة دون مساعدة من فرنسا. وهكذا بدأ مندوبو هارتفورد، و بشكل عام الحزب الفيدرالي و حتى نيو إنجلاند، في مناخ سياسي متوتر للغاية، "خونة" للقضية الأمريكية. في الواقع، يمثل هارتفورد نهاية الحزب الفيدرالي و التهميش السياسي لنيو إنجلاند، أما الجنوب و الغرب فأصبحا لفترة هما المناطق المهيمنة. فشل سياسي، و مع ذلك، فإن مؤتمر هارتفورد غني بالدروس من وجهة نظر تاريخية. يظهر هذا المؤتمر:

- أولاً- أن عملية التهميش - هنا سياسية - ليست شيئاً خاصاً بالجنوب؛
 - ثانياً- كما يكشف عن توتر كبير يتطور بين المناطق [...]، و يؤكد أنه في بداية القرن التاسع عشر، تمتع الجنوب بوضع سياسي مهيمن؛
 - ثالثاً- بدأ مندوبو نيو إنجلاند عملية طعن و احتجاج، و لكن دون أن يذهبوا إلى نهاية منطقتهم من خلال النطق أخيراً ضد الانفصال، على عكس الجنوبيين عام 1861.
- *- تسوية ميسوري (1820): أول اختبار حول العبودية:** منذ عام 1810، كان السياسيون في الولايات الجنوبية يؤيدون تطوير البنية التحتية الوطنية، و هو ما يسمى "النظام الأمريكي". [...] أصبح الوضع فجأة متوتراً في عام 1820. منذ عام 1812، تسارع معدل قبول الولايات الجديدة: لويزيانا (1812) و إنديانا (1816) و ميسيسبي (1817) و إلينوي (1818) و ألاباما (1819). في عام 1820، تم تقسيم مجلس الشيوخ، حيث كان لكل ولاية، بغض النظر عن حجمها، ممثلان بالتساوي بين الجنوب و الشمال: 11 مقابل 11. عندما طرقت ميسوري باب الدخول إلى الاتحاد، فإن الخوف من عدم التوازن لصالح الدول العبودية يعوق و يعطل النظام، فضلاً عن أنه لم تكن أي ولاية أخرى تظهر في الأفق للانضمام. في الواقع، الدولة التالية التي سيتم قبولها هي أركنساس، و هي دولة أخرى من الجنوب، و لكن لن تستطيع الانضمام إلا عام 1836. إذن، كان من الضروري إيجاد تسوية، و لكن على أي أساس؟ يجب التذكير أن الولايات المتحدة بنيت على التنازلات و التسويات و هذا منذ المؤتمر التأسيسي سنة 1787. الحل الوسط، المعروف باسم تسوية ميسوري، الذي تخيله و تفاوض عليه هنري كلاي Henry Clay، ينص على أن ميسوري تم قبولها كدولة عبودية، و لكن من دون الحق في استيراد عبيد جدد بعد قبولها الرسمي في الاتحاد؛ و أن مين Le Maine تم فصله عن ماساتشوستس ليصبح دولة جديدة لموازنة انضمام ميسوري؛ وانطلاقاً من ذلك التاريخ، فإن الولايات المستقبلية الواقعة جنوب 36°30 Parallele، أي الحدود الجنوبية لميسوري، يمكن قبولها كدول رقيق و لكن ليس تلك الواقعة شمال هذا الخط. إن دروس تسوية ميسوري 1820 متعددة. فهي تسوية تشهد على قدرة الكونغرس على التفاوض بشأن قضية حساسة للغاية. يشير هذا الحل الوسط أيضاً إلى ولادة الشعور الجنوبي بمعنى منطقة (قسم) Une Région Section ترى نفسها مختلفة عن بقية البلاد، و التي يجب أن تظل يقظة فيما يتعلق بالحفاظ على مصالحها، التي أصبح ينظر إليها انطلاقاً من تلك اللحظة على أنها ذات خصوصية. لم تدخل تسوية عام 1820 مسألة العبودية فقط، بل مسألة توسيعها إلى الغرب في الجدال السياسي الوطني. ستأخذ هذه المسألة مساحة أكثر فأكثر حتى تصبح مركزية في خمسينيات القرن التاسع عشر

1850. و أخيراً، تجعل تسوية ميسوري من الخط 36-30 خطاً فاصلاً بين أمريكا العبودية و أميركا غير عبودية.

*- أزمة الإبطال La Crise d'Annulation: حقوق الولايات ضد السلطة الفدرالية: تظهر الخصوصية الإقليمية و معارضة السلطة المركزية، التي لا يمكن السيطرة عليها اللذان تم التعبير عنهما في مؤتمر هارتفورد، مرة أخرى في عام 1830، و لكن هذه المرة من طرف الجنوب مع أزمة الإبطال (باللغة الإنجليزية أزمة الإبطال Nullification Crisis). في 1820 و 1830، عارض الجنوب رفع التعريفات الجمركية. الجنوب هو منطقة زراعية بشكل أساسي، من دون مدن رئيسية (باستثناء تشارلستون في ولاية كارولينا الجنوبية) أو صناعة (باستثناء الأفران العالية في ريتشموند بفيرجينيا)، و تستورد المنتجات المصنعة على نطاق واسع. على العكس من ذلك، في المدن الكبرى في شمال شرق إنجلترا ونيو إنجلاند، كانت الثورة الصناعية في أوجها، و خاصة في قطاع النسيج. لذلك، كانت المصالح مختلفة بين هاتين المنطقتين بشكل كبير. أما الغرب، و هو منطقة زراعية بشكل حصري، فهو يميل إلى التحالف مع الجنوب. أدى ارتفاع التعريفات الجمركية لعام 1828 و خاصة عام 1832 إلى إشعال الجنوب، و في كارولينا الجنوبية على وجه الخصوص. [...] كان التوتر شديداً سنة 1830. اجتمع في تشارلستون مؤتمر للإبطال¹، و الذي وصف التعريفات الجمركية لسنة 1828 بأنها "تعريفات الفظائع"، و خاصة فقد أعلن هذا المؤتمر أن التعريفتين غير دستوريتين! و تم الإعلان في تشارلستون أن ولاية كارولينا الجنوبية لن تطبق هذه القوانين باسم حقوق الولاية (حقوق الولايات States'rights). حشدت كارولينا الجنوبية الميليشيات، و على إثر ذلك هدد الرئيس أندرو جاكسون، و هو من ولاية تينيسي، بإرسال القوات الفدرالية. خلف هذا الهيجان العسكري، كانت الأزمة خطيرة للغاية لأن الدستور يحدد بوضوح أن هذه الأحكام، و بالتالي من بينها السلطة التشريعية المخولة للكونغرس، على أنها هي "القانون الأعلى للبلاد Supreme Law Of The Land". هذا هو البند المسمى السيادة (المادة السادسة، البند 2)، و الذي يشكل نقطة الترسخ المؤسسي للدستور الجديد لعام 1787، على النقيض من مواد الكنفدرالية التي سبقتها من 1781 إلى 1787. [...] انتهت أزمة الإبطال لعام 1833 أخيراً بتسوية جديدة، لكن التهديد ظل قائماً. و لذلك يجب أن نفهم أن الانفصال، الذي هو تنويع لمقاومة الدول للسلطة الفدرالية، لم ينشأ في التاريخ الأمريكي عام 1861. فهو الملاذ الأخير الذي يمكن التلويح به و استخدامه في أي وقت من قبل المتشددين.

*- تطور العبودية في الجنوب: كانت العبودية ملازمة لتأسيس أمريكا. من منتصف القرن السابع عشر، تم تقنينها في فرجينيا و نيويورك، ثم في كارولينا الجنوبية في نهاية القرن. في جميع المستعمرات كانت العبودية موجودة و لو بنسب متنوعة للغاية². [...] إلغاء التدريجي في الولايات الشمالية من عام 1780 واختراع المحلج أو محلج القطن Cotton Gin، الذي يفصل بذرة القطن عن الألياف في عام 1793 بواسطة إيلي ويتني Eli Whitney، سيخلق قطيعة بين الشمال و الجنوب، و هي القطيعة التي ستصبح هوة عميقة في منتصف القرن التاسع عشر. ستغير القوانين الملغية للعبودية، تدريجياً، التركيبة الديمغرافية للولايات الشمالية و تزيل العبودية إلى الأبد. بينما نشهد التطور الواسع النطاق لزراعة

¹ تاريخياً، تجد أزمة الإبطال جذورها في قرارات كنتاكي و فرجينيا عامي 1798 و 1799. في ذلك الوقت، كانت الولايتان، اللتان كان يسيطر عليهما الجمهوريون-الديمقراطيون من أنصار جيفرسون، يعارضون الفدراليين آنذاك في السلطة، فانتفضوا ضد قوانين الأجانب و التمرد (Alien and Sedition Acts). في جوهرها، تجيز هذه القوانين للحكومة الفدرالية طرد الأجانب الذين يعتبرون "خطرين على أمن البلاد"، و تمديد فترة الإقامة المطلوبة إلى 14 سنة (بدلاً من 5 سنوات!) و الضرورية للأجانب المقيمين ليصبحوا مواطنين في الولايات المتحدة، و توسيع الرقابة على جميع الوثائق و الكتابات التي يتم الحكم عليها أنها ضد الحكومة و عملائها. ومع ذلك، كان الجمهوريون-الديمقراطيون يعولون على تصويت المواطنين الجدد حديثي الهجرة من أيرلندا و سانت دومينغو. بالإضافة إلى ذلك، تم تبني هذه القوانين من قبل كونغرس كان في أيدي الفدراليين الأنجلوفيليين الذين كانوا معادين لفرنسا (موقف مخالف لموقف أنصار جيفرسون) خلال أزمة حادة بين فرنسا و الولايات المتحدة. بل هناك حديث عن شبه-حرب.

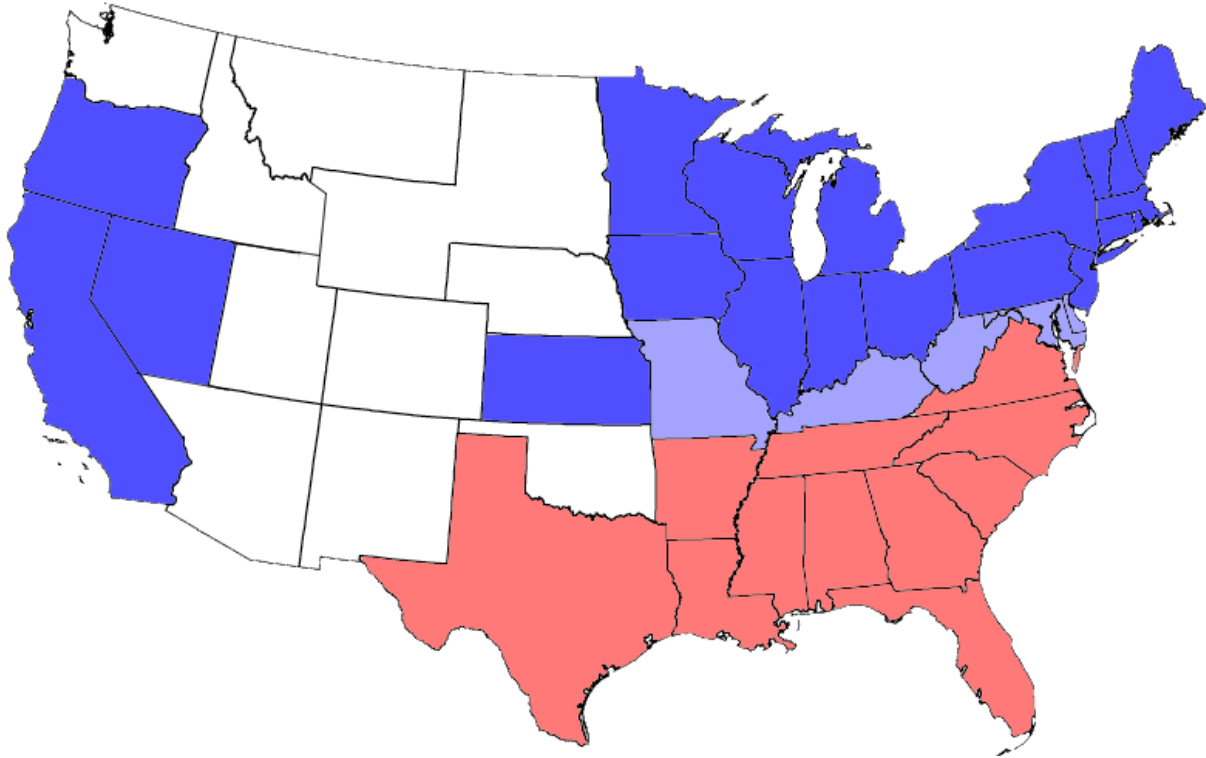
² في عام 1750، كان السكان العبيد يمثلون 4% في ماساشوستس مقابل 46% في فرجينيا و 61% في كارولينا الجنوبية و 14% في نيويورك التي هي مستعمرة في الشمال. طوال فترة الاستعمار، لم تكن العبودية تمس الأفارقة فحسب، بل أيضاً الهنود الأمريكيين. أكثر موانئ العبيد نشاطاً في المستعمرات القارية البريطانية كانت تشارلستون - جزيرة إليس l'Ellis Island للأمريكيين السود، كما كتب المؤرخ الأمريكي بيتر وود Peter Wood في كارولينا الجنوبية، ولكن أيضاً نيويورك Newport في رود آيلاند Rhode Island.

القطن في جميع أنحاء الجنوب بدلاً من الأرز في ولاية كارولينا الجنوبية و التبغ في تشيزابيك (فرجينيا و ماريلاند)، و هو ما أعطي العبودية أهمية كبيرة في الهيكل الاقتصادي للمنطقة حتى و لو أن بعض أجزاء الجنوب، لاسيما الأبلش أو في المناطق النائية في كارولينا الشمالية، لا يوجد بها عبيد و لا قطن. القطن أو القطن الملك King Cotton، كما يقال آنذاك بالنظر للهيمنة التي كانت تمارسها هذه الزراعة بشكل شامل ليس على اقتصاد الجنوب فقط، و لكن كذلك على الحياة اليومية، سيُغيّر العبودية أيضاً. خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، كان هناك تركيز هائل لملكية الأراضي و اليد العاملة الاستعبادية. شهدت تلك الفترة نهاية ملك الراشي الصغار الذين يمارسون العبودية، و إفراح المجال لمملكات كبيرة. و عرفت سوسيولوجيا المزارع تغييراً جذرياً، ففي غضون بضعة عقود أصبح امتلاك العبيد أقل سهولة. في عام 1860، لا يمتلك ثلاثة أرباع الجنوبيين البيض عبيداً. و هو اتجاه تعمق بفعل حظر المتاجرة الدولية في العبيد عام 1808 (عبر بند دستوري) و الذي أنهى استيراد العبيد الأفارقة، مما جعل هؤلاء أكثر تكلفة للشراء على الرغم من تجارة العبيد الملحية النشطة، الموجهة شمال-جنوب على طول المسيسيبي أو ساحل المحيط الأطلسي. هذه التطورات سيكون لها تأثير سياسي كارثي لأن برلمانات الولايات الجنوبية ستقع تحت سيطرة كبار المزارعين. كانوا هم أكثر الخاسرين في خمسينيات القرن التاسع عشر 1850، و هم الذين أشعلوا الجنوب و قادوه إلى الحرب³.

* - الغرب و العبودية: بمجرد تبدد نشوة النصر في أعقاب الحرب ضد المكسيك- (1846-1848) (التي تجد أسبابها في ضم تكساس من طرف الولايات المتحدة باعتباره ولاية تنتمي العبودية سنة 1845)-، طرح سؤال مزدوج أساسي نفسه: هل يمكن للأراضي الشاسعة المكتسبة حديثاً أن تصبح مالكة للعبيد أم لا، و من يجب أن يقرر؟ تمحور عقد عام 1850، عقد جميع المخاطر بالنسبة للولايات المتحدة، حول هذا التساؤل. بعبارة دقيقة، السؤال ليس عن العبودية [...] بل على وجه التحديد حول توسيع العبودية و آليتها⁴. السباق نحو الذهب عام 1849، الذي جلب عدداً لا يحصى إلى كاليفورنيا، سيعمل على تسريع الأحداث. ازداد عدد سكان سان فرانسيسكو بسرعة كبيرة حتى أنه منذ عام 1850 طرقت كاليفورنيا على باب الانضمام إلى الولايات المتحدة، على ما يبدو كدولة حرة. لم يكن بإمكان الجنوبيين قبولها من دون مقابل. منذ بداية الصراع في عام 1846، اقترح ديفيد ويلموت David Wilmot، ممثل عن بنسلفانيا في مجلس النواب، إرفاق بند (يُعرف الآن باسم ويلموت بروفيسو Wilmot Proviso) يحظر العبودية في جميع الأقاليم التي سيتم غزوها في المكسيك. تمت هزيمة و إسقاط هذا البند الذي دافع عنه أولئك الذين أطلق عليهم اسم أنصار الأرض الحرة Free Soilers في مجلس الشيوخ، الذي كان يسيطر عليه الجنوبيون في عام 1846 و عام 1848. ثم تم اقتراح لتمديد خط تسوية ميسوري لعام 1820 - الموازي 36°30' - لكن الكونجرس رفضه. كان الأمر يتطلب أكثر لضمان تصويت الجنوبيين. لنلاحظ مرة أخرى الثقل السياسي للجنوبيين في هذه السنوات. فلم يكن بالإمكان القيام بأي شيء من دون موافقتهم. في عام 1850، كانت الحاجة إلى تسوية جديدة أمراً ضرورياً.

³ Ibid. p. 193.

⁴ Ibidem ;.



- بالأزرق الغامق: الولايات الشمالية المنضوية تحت لواء الاتحاد.
- بالأزرق الفاتح: ولايات منضوية تحت لواء الاتحاد، لكن العبودية مسموحة.
- بالأحمر: الولايات الجنوبية الكنفدرالية.

القوات المتحاربة	
الاتحاد (الشمال)	الكنفدراليون (الجنوب)
القادة أو الرؤساء	
أبراهام لينكولن	جيفرسون ديفيس
القوات المستخدمة	
2200000 عسكري	1064000 عسكري
الخسائر	
360000 قتيل	260000 قتيل
الجنرالات	
الجنرال الشمالي أوليس غرانت	الجنرال الجنوبي روبرت لي

ثالثا: مصادر الدستور الأمريكي و تأثيراتها: عندما قام الأمريكيون بالثورة و حرب الاستقلال ضد حكومة لندن، فإن ذلك كان باسم المبادئ التي نجدها في وثيقة Magna Carta 1215 و مختلف Bills of Rights التي تلت هذه الوثيقة. كما أن هذا الإرث الإنجليزي يتضمن كذلك مجموعة من الأعراف و الاتفاقات (القانون العرفي الإنجليزي - Common Law - تم تطبيقه في المستعمرات الأمريكية)، و بعض المؤسسات و بشكل خاص الجمعيات المنتخبة التي تُصوّت على الضرائب عاملة تدريجيا على مراقبة " الجهاز التنفيذي ". هذه الجمعيات المحلية و الإقليمية، و لو أنها كانت ضعيفة التمثيل في بعض الحالات، كانت لها نقطة مشتركة هي إرادة الحد من تعسف الملك أو ممثله الرئيسي. [...] في هذا الإطار، يمكن اعتبار جون لوك من وجهة نظر سياسية على أنه كان ملهما فكريا للأمريكيين. فقد

كان هؤلاء يقرؤونه كثيراً و يستدلون به في أغلب الحالات، سواء في صراعهم ضد الاستبداد و الميتروبول (لندن)، أو عندما قاموا بتحرير دستورهم. بالنسبة إلى جون لوك و أولئك الذين يستلهمونه، تتوقف سلطة الحكومة على قبول المحكومين (على الأقل عندما يكون هؤلاء لهم تمثيل). إذن، هذه السلطة ذات أساس تعاقدية، و يفترض فيها أن تضع الفرد في قلب الإشكالية السياسية. كنتيجة لذلك، فإن السلطة التشريعية هي السلطة الأسمى، أي القوانين الوضعية (كتعارض مع القانون الطبيعي) التي تُعبر عن إرادة الشعب. نفس الشيء بالنسبة للمبدأ الشهير للفصل بين السلطات [...] و كذا مفهوم "السلطات و السلطات المضادة". حسب لوك كذلك، الملكية الفردية هي أساس كل النظام السياسي و الاقتصادي.

خلال المرحلة الأولى من الثورة الأمريكية، التي نصفها بشكل سهل "اللحظة 1776"، يعد مونتيسكيو جزءاً من "الأرضية المشتركة" للثوار، و للثقافة المشتركة للفاعلين. يركز الثوار على تحليله لدستور إنجلترا، الذي يصنعون منه سلاحاً أولاً ضد البرلمان البريطاني ثم ضد ملك بريطانيا العظمى. لكن السؤال يتردد و يظهر عندما، تم تحقيق الانتصار في حرب الاستقلال و تم التصديق على مواد الكنفدرالية و الولايات الثلاث عشرة الجديدة المزودة بدساتير مكتوبة؛ تجاوز مؤتمر فيلادلفيا، الذي كان من المقرر أن يقوم بتعديل مواد الكنفدرالية، الولاية الممنوحة له و يقترح دستوراً جديداً على مبدأ التصويت الشعبي. لذلك فإن "لحظة 1787" ستفرض نوعاً من التفسير مع نصوص مونتيسكيو. لذلك يتم إشراك مونتيسكيو خاصة مع كتابه "روح القوانين" مع جون لوك ضمن المفكرين الأكثر تأثيراً على الآباء المؤسسين Les Pères Fondateurs لأمريكا. [...] فقد أضاف مونتيسكيو على أفكار لوك الإشارة إلى أهمية السلطة القضائية التي لم يعترف بها لوك، و موسّع البعد الخاص ببعض الحريات الفردية. غير أن هؤلاء الآباء المؤسسين لم يتبعوا مونتيسكيو في معارضته و رفضه للعبودية.

أما توماس باين Thomas Paine، قائد أوركسترا الثورة في المستعمرات 13 و واضع Common Sense، فقد استعاد جزءاً من براهين لوك من أجل مهاجمة ملكية عائلة هانوفر، و التي حسب اعتقاده، قد خانت المبادئ الأساسية للنظام البرلماني. و ارتكز على مبدأ حق المقاومة الذي أشار إليه لوك لتبرير ثورة مشروعة باسم الحرية الفردية. فلسنا ملزمين باحترام اتفاق إذا كان الطرف الآخر يخرقه. هكذا إذن، نجد إنجليز من الوطن الأم (كان باين حديث الهجرة) و فرنسي هما من قدما للمستعمرات الثائرة "السلاح الإيديولوجي" الذي سيسمح لهم بقيادة الثورة.

لقد أشار كاتبو "إعلان الحقوق" لسنة 1776 مفكرين آخرين منهم أرسطو، لكن في الأخير فإن ليبرالية لوك و مونتيسكيو هي التي ستؤثر بشكل عميق على بنجامين فرانكلين و توماس جيفرسون عندما حرروا "إعلان الاستقلال".

*- المؤتمر التأسيسي و الدستور 1787: تاريخياً، كانت نقائص النصوص التي تحكم الكنفدرالية الأمريكية لعام 1781، - مواد الكنفدرالية - الأداة الأولى المشتركة بين جميع المستعمرات، هي التي أدت إلى حركة الإصلاح التي ستخرج منها اتفاقية فيلادلفيا. انطلاقاً من سنوات 1780s، حاول الإصلاحيون تعزيز السلطة المركزية على حساب الولايات. لقد كانت الكنفدرالية في الواقع مشكلة فقط من الكونغرس القاري الموسع، و الذي لم يكن يقابله لا سلطة قضائية و لا رئيس. كان هذا الكونغرس يعمل من خلال مجموعة من اللجان، و كان يتألف من مندوبين من مختلفا لولايات - بين 2 و 7، يتم اختيارهم لمدة عام واحد من قبل مجالس الولايات. بموجب المادة التاسعة من الكنفدرالية، لا يمكن اتخاذ أي قرار تشريعي مشترك دون موافقة 9 وفود من أصل 13 وفداً، و هو ما يفسر السجل الأكثر من ضعيف لهذه الكنفدرالية. بالإضافة إلى ذلك، فإن أي تعديل يتطلب موافقة 13 وفداً. لذلك كان الإجماع ضروريا لأي تغيير في الهيكل المؤسسي للكنفدرالية (المادة الثالثة عشرة). في الواقع، كانت السلطة ملكاً للولايات المختلفة، و التي كان لكل منها سياساتها الخارجية و التجارية. كانت هذه الولايات ترفض إسناد أي وظيفة رئيسية للمؤسسات القارية (البعض على سبيل المثال، رفض المساهمة مالياً في عمل الكنفدرالية). كان الارتباك يتراكم: كان لدى بعض الولايات عملتها الخاصة، و مارست سياسات حمائية

عدوانية تجاه جيرانها من الولايات الأخرى، وحتى اشتبكت حول قضايا إقليمية. في أواخر القرن الثامن عشر في أمريكا، كان السبب الرئيسي للحركة باتجاه الوحدة هو العامل التجاري.

- مع الاستقلال، و على الرغم من الوظائف التنظيمية التي تم الاعتراف بها للكونفدرالية، فقد تدهور الوضع الاقتصادي للمستعمرات السابقة بسرعة: كان التضخم على وجه الخصوص، يعيثُ فساداً. كما كان سعر العملات المختلفة يتذبذب بسرعة كبيرة - لن يظهر الدولار المشترك في الولايات الثلاث عشرة حتى عام 1792، أي بعد ثلاث سنوات من دخول الدستور الاتحادي أو الفدرالي حيز التنفيذ - مزعزعا استقرار العلاقات ما بين الدول أو الولايات. لهذا فإن الأغلبية الساحقة من الحركة الإصلاحية المؤيدة لاتحاد قوي، كانت تتكون من ممثلين عن الطبقات البرجوازية و التجار، الذين تأثروا بشكل مباشر من إهمال مسؤولي الولايات. قبل فيلادلفيا، عقدت اجتماعات مختلفة - على سبيل المثال في أنابوليس (ماريلاند) في سبتمبر 1786 - مع هدف أساسي هو تحسين التجارة بين الولايات. بعد أن نشأت الرغبة في الإصلاح السياسي من الضرورات التجارية، سيتم قراءة تغيير المؤسسات في ضوء الصراعات الاقتصادية في ذلك الوقت.

*- **نشأة مؤتمر فيلادلفيا:** أسفر مؤتمر أنابوليس عن تقرير يدعو إلى تنظيم مؤتمر آخر لإيجاد حل للمشاكل العالقة للكونفدرالية. فظهر توافق في الآراء داخل بعض الولايات، بموجبه كان من الضروري إصلاح المؤسسات المشتركة. كان هذا هو الحال، على سبيل المثال، في ولاية فرجينيا، أقوى ولاية في ذلك الوقت، و التي بدأت بسرعة كبيرة عملية اختيار المندوبين ثم أكدت نفسها كزعيم لحركة التكامل. و هكذا اختار مجلسا الولاية 7 مندوبين من بين أشهر المواطنين - على وجه الخصوص جيمس ماديسون، الذي قام بتدوين المبادئ الدستورية المؤسسة لمشروع فيلادلفيا. كما منحت مجالس فرجينيا مندوبيها تفويضاً إصلاحياً واسع النطاق للغاية، مستعيدة مبادئ تقرير مؤتمر أنابوليس. بعد فرجينيا، ستبدأ خمس ولايات أخرى عملية الاختيار؛ لكنه كان فقط بعد النداء الرسمي للكونغرس القاري في فبراير 1787، من دون شك كان ذلك من مبادرة ولاية نيويورك الداعية إلى أن تشرع جميع الولايات، باستثناء رود آيلاند، في مسار مماثل. ترك نص المؤتمر القاري للولايات هامشا واسعا للعمل: "من الممكن الآن عقد اتفاقية المندوبين المعيّنين من قبل مختلف الولايات في فيلادلفيا اعتباراً من يوم الاثنين الثاني من شهر ماي، بهدف وحيد هو مراجعة مواد الكونفدرالية. يجب أن يقدم هذا المؤتمر تقريراً إلى الكونغرس ومختلف جمعيات الولايات [...]". لم يتم تحديد أي شرط آخر من حيث عدد المندوبين أو إجراءات الاختيار الخاصة بهم. فقط تم تحديد المكان و الموعد، و هو ما يعكس بشكل أساسي حالة التفكك العميق الذي وصلت إليه الكونفدرالية في ذلك الوقت.

رابعاً: تطور الإطار الدستوري منذ 1787

الفدرالية: أية علاقات بين الحكومة الفدرالية و باقي المستويات الحكومية؟

أ/- **التطور التاريخي للفدرالية الأمريكية :** إذا كان من الواضح أن الفدرالية هي "شكل من أشكال الحكومة يركز على طريقة معينة في توزيع و ممارسة السلطة السياسية في مجتمع ما على أساس إقليمي"، فإن المذهب يعطي تعريفات مختلفة للمفاهيم التي غالباً ما يشار إليها مثل تلك الخاصة بـ "الدولة الفيدرالية"، "لـ" اتحاد أو فدرالية "أو" اتحاد/فدرالية ولايات ". بالنسبة لجورج سال Georges Scelle، فإن "الدولة الفدرالية [...] تُحقّق التكامل الفيدرالي في أقصى حدوده. إنها دولة حقيقية تستوعب، من وجهة النظر الدولية، جميع الدول الخاصة المرتبطة بها. لها أراضيها و رعاياها و حكومتها و إداراتها الخاصة؛ السيادة الداخلية التي تنقسمها مع الدول الأعضاء، السيادة الخارجية التي تمتلكها وحدها [...]". تنصرف مباشرة، ليس فقط على الدول المنتسبة و لكن على المواطنين ". وفقاً لـ R. L. Watts ، يشير "النظام السياسي الفيدرالي" إلى "مجموعة واسعة من النظم السياسية التي في إطارها، على عكس المصدر المركزي الوحيد للسلطة السياسية والقانونية للأنظمة الوحشية، هناك مستويان أو أكثر من الحكومة، و بالتالي الجمع بين القواعد المشتركة [...] من خلال الحكومة المشتركة و حكومة ذاتية إقليمية [...] لحكومات الوحدات المكونة له ". نفس هذا المؤلف يشير إلى العناصر الآتية في تعريف الفدرالية:

- ❖ مستويان على الأقل من الحكومة، واحد للاتحاد ككل و الآخر لكل وحدة إقليمية، تمارس كل منها سلطتها مباشرة على المواطنين؛
 - ❖ التوزيع الدستوري للسلطات التشريعية و التنفيذية، و توزيع الموارد بين المستويين الحكوميين اللذان يحافظان على مجالات اختصاصهما لكل منها؛
 - ❖ قواعد أو استعدادات لتمثيل المصالح المتميزة للدول/للولايات الأعضاء في المؤسسات الفيدرالية، عادة من خلال غرفة ثانية؛
 - ❖ دستور أعلى مكتوب لا يمكن تعديله من جانب واحد، و الذي يفترض تعديله موافقة نسبة كبيرة من الوحدات المكونة أو التأسيسية له؛
 - ❖ حكم (محكمة، إمكانية إجراء استفتاء، مجلس أعلى يتمتع بسلطات خاصة)؛
 - ❖ و كذلك الإجراءات و المؤسسات لتسهيل التعاون ما بين-الحكومي في المجالات التي يتم فيها تقاسم المسؤوليات أو متداخلة حتما.
- وفقا لـ K. C. Wheare، فإن الحكومة الفيدرالية هي "نظام حكومي يقوم على "تقسيم السلطات بين السلطات الفدرالية والولايات (السلطات العامة والإقليمية) و التي كل في مجال صلاحياته أو اختصاصاته، يتم تنسيقها مع السلطات الأخرى و مستقلة عن بعضها البعض".
- تتغير الأنظمة الفدرالية بطبيعتها. يتم اعتماد هذا التنظيم المؤسساتي بشكل عام من قبل الدول التي تتميز بالتنوع الإثني و الثقافي و الاقتصادي. تختار هذه البلدان أن تكون متناقضة/متضاربة في اعترافها بمجموعة سياسية واحدة أو أكثر. بالإضافة إلى ذلك، فإن الحفاظ على التنظيم الفيدرالي يعتمد على التوازن بين المستويات الوطنية والمستويات الفيدرالية التي يتم وضعها محل تساؤل باستمرار من خلال التغييرات الاقتصادية و التكنولوجية و الاجتماعية و السياسية.
- السمتان المحددتان للديمقراطية الأمريكية هما الفصل بين السلطات (في ظل ضوابط و توازنات مكفولة دستورياً) و الفيدرالية.** و على الرغم من اشتراك أمم أخرى في إحدى هاتين السمتين، أو كليهما، فإن طرق عملهما في ظل الدستور الأمريكي فريدة من نوعها، و لا يمكن للمرء أن يفهم النظام الأمريكي دون استجلاء تبعاتهما على كل من السياسة و الحكم.
- لقد كانت الفدرالية دائماً و لا تزال في قلب الجدل السياسي النظري في الولايات المتحدة. فليس من قبيل الصدفة أن أهم نص كلاسيكي في النظرية السياسية الأمريكية يسمى **الفدرالي أو (الأوراق الفدرالية)** The Federalist. من الناحية المؤسسية، يحكم النظام السياسي الأمريكي منذ عام 1787 بموجب دستور اتحادي. يبدو أن ليس هناك شك في أن الفدرالية هي أحد العناصر الأساسية في الميثاق الدستوري الذي أبرم عام 1787، كما لاحظته أندريه ماثيو André Mathiot. توكفيل قبل [ما يقارب قرنين من الزمن] ذهب إلى أبعد من ذلك بكثير، حيث كان يعتقد أن الولايات المتحدة قد أنشأت أكثر الدساتير الفيدرالية المعروفة مثالية.
- منذ بداية الجمهورية، ميّزت في الوقت نفسه القوى المركزية و القوى اللامركزية هذه الفدرالية الأمريكية، و ذلك بالموازاة مع ما كانت تتسبب فيه التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية من توتر في التوازن بين المستويات الحكومية. في خلال العقود السبعة الأولى من تاريخ الولايات المتحدة، أضعفت قوى المركزية تدريجياً الروابط الاجتماعية السياسية التي كانت تحافظ على الجمهورية، مما أدى إلى الحرب الأهلية الأمريكية و حل شبه-فعلي للاتحاد. منذ الحرب الأهلية، من ناحية أخرى، كان **الاتجاه السائد للفدرالية الأمريكية هو المركزية السياسية و الحكومية.** هذا صحيح سواء في العلاقات بين الدولة الفيدرالية و الولايات المتحدة و في العلاقات بين الولايات و جماعاتها المحلية.

التنظيم الفدرالي للسلطات التنفيذية و التشريعية و القضائية: تظهر الهندسة الفدرالية بخصوص السلطات الثلاث كما يلي:

- وفقاً للمادة الأولى من الدستور، فإن السلطة التشريعية الاتحادية/الفدرالية يعهد بها إلى برلمان من غرفتين، هو الكونغرس، يمارسها مجلسين في نفس الوقت.
- يتكون مجلس النواب من 435 عضواً على الأكثر، و يتم انتخابه "من قبل سكان الولايات المختلفة" لمدة عامين عن طريق الاقتراع العام المباشر وفقاً لإجراءات خاصة بكل ولاية (Scrutin Majoritaire Uninominal En Règle Générale). يتناسب عدد الممثلين في كل ولاية مع عدد سكانها، و لكل ولاية ممثل واحد على الأقل.
- يتكون مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة من 100 عضو (عضوين لكل ولاية) ينتخبون لمدة 6 سنوات عن طريق الاقتراع العام المباشر وفقاً للشروط الخاصة بكل ولاية (scrutin majoritaire uninominal à un tour en règle générale). لكل عضو في مجلس الشيوخ صوت واحد.
- يتم تجديد مجلس النواب كل عامين بالكامل، بينما يتم تجديد مجلس الشيوخ بالثلث.
- تخول المادة الثانية من الدستور السلطة التنفيذية لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية التي تبلغ مدتها 4 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط.
- يتم انتخاب الرئيس من قبل الناخبين الكبار الذين يتم انتخابهم élus au scrutin majoritaire de liste à un tour dans chaque Etat. أما عدد الناخبين الكبار عن كل ولاية فيكون مساوياً للعدد الإجمالي لأعضاء مجلس الشيوخ و النواب الممثلين الذين يمكن أن ترسلهم هذه الولاية إلى الكونغرس.
- بموجب المادة الثالثة من الدستور، السلطة القضائية "تتأط بها محكمة عليا ومحاكم تابعة قد يقرر الكونغرس إنشاءها في الوقت المناسب".
- تتكون المحكمة العليا للولايات المتحدة من 9 قضاة معينين مدى الحياة من قبل الرئيس الذي يجب أولاً أن يحصل على رأي و موافقة مجلس الشيوخ.
- كما أنشأ الكونغرس مع مرور الوقت 6 سلطات قضائية اتحادية/فدرالية متخصصة تُسمى بالمحاكم التشريعية هي:
 - محكمة الاستئناف الاتحادية/الفدرالية للقوات المسلحة (U.S. Court of Appeals for the Armed Forces)؛
 - المحكمة الفيدرالية الأمريكية للشكاوى (U.S. Court of Federal Claims)؛
 - المحكمة الاتحادية/الفدرالية للتجارة الدولية (U.S. Court of International Trade)؛
 - المحكمة الفدرالية للضرائب (U.S. Tax Court)؛
 - محكمة الاستئناف الاتحادية/الفدرالية الخاصة بالتماسات المحاربين القدامى (U.S. Court of Appeals for Veterans Claims)؛
 - الغرفة القضائية للنزاعات متعددة الدوائر (أو الهيئة القضائية المعنية بالتقاضي متعدد المناطق أو الدوائر Judicial Panel on Multidistrict Litigation) التي تُقرر ما إذا كان ينبغي الجمع بين إجراءات مماثلة و نقلها إلى قاضي فيدرالي واحد.
- يسهر الرئيس الأمريكي على التنفيذ السليم للقوانين، و يعين جميع الموظفين الفدراليين أو الاتحاديين (المادة الثانية، القسم 3).
- الرئيس الأمريكي هو رئيس الإدارة الاتحادية أو الفدرالية التي تشمل 15 دائرة وزارية و خمسين وكالة اتحادية.
- يوضع "سكريتيرو الدولة Secrétares d'État" على رأس الدوائر الوزارية و يشكّلون "المكتب Cabinet" للرئيس الذي يقدمون له مختلف الاستشارات. يجوز للرئيس الأمريكي، طبقاً للمادة 2، القسم 2 "أن يطلب رأياً كتابياً من المسؤول الرئيسي عن كل إدارة وزارية في أي موضوع يتعلق بسير مصلحته الوزارية". يتم تعيينهم من طرف الرئيس بعد عرضهم على مجلس الشيوخ الذي يؤكد أو يرفض تعيينهم بأغلبية بسيطة، و لا يمكن لسكريتيرو الدولة أن يكونوا أعضاء في الكونغرس.

تعديل الدستور الفدرالي: وفقا للمادة الخامسة من الدستور، يجوز للكونغرس، بأغلبية 3/2 من أعضاء كل مجلس، اقتراح تعديلات على الدستور أو بناء على طلب الهيئات التشريعية بـ 3/2 من الولايات، الدعوة لعقد مؤتمر تكون مهمته اقتراح التعديلات. لإدراجها في الدستور، يجب أن تكون هذه التعديلات مصادق عليها من طرف المشرعين أو مؤتمرات مخصصة في 4/3 من الولايات، مع اختيار الكونغرس لهذه الطريقة أو تلك من طرق التصديق هذه. لا يمكن لأي دولة، دون موافقتها، أن تحرم من المساواة في التمثيل في مجلس الشيوخ. إجراء المراجعة الدستورية مقيد منذ ذلك الحين و حتى الآن، لأنه تم اعتماد 27 تعديلا فقط، كان آخرها في عام 1992.

المراجع المعتمدة

- Bertrand VAN RUYMBEKE, « Le Sud et la guerre civile américaine: Le piège de la Sécession », *HISPANIA NOVA, Primera Revista de Historia Contemporánea on-line en castellano. Segunda Época*, 2015, <https://bit.ly/398lnH0>, p. 189, consulté le 20/03/2020.(p. 188-200).
- Joaquín Varela SUANZES-CARPEGNA, « L' Histoire constitutionnelle comparée: étapes et modèles », *Historia Constitucional*, 2011, no 12, pp. 33-34, <https://bit.ly/3a49JhN>, consulté le 19/03/2020.(p. 31-43)
- Edmond ORBAN, « La constitution », In : Michel FORTMANN, Pierre MARTIN (sous. Dir), *Le Système politique américain*, Les Presses de L'Université de Montréal, 5^{ème} édition revue et augmentée, 2013.
- Sylvain ROUSSILLON, *L'autre 1812. La seconde guerre de l'indépendance américaine*, Paris, Bernard Gionavangeli Editeur, 2012.
- Anne AMIEL, « la figure de Montesquieu dans le débat constitutionnel américain », *Revue de métaphysique et de morale*, 2013/1 N° 77, p. 48. (pp. 47-63)
- François VERGNIOLE DE CHANTAL, « la convention de Philadelphie : les fondements du modèle américain », *Critique internationale*, 2003/4 no 21, p. 122. (pp. 121-134)
- Maurice CROIZAT, *Le fédéralisme dans les démocraties contemporaines*, 3e éd., Montchrestien, Paris 1999, p. 18.
- Georges SCELLE, *Précis de droit des gens. Principes et systématique*, I et II, Éditions du CNRS, Paris 1984, p. 192.
- Ronald L. WATTS, *Comparaison des régimes fédéraux*, Publié pour le compte de l'Institut des relations intergouvernementales École des études en politiques publiques de l'Université Queen's par les presses universitaires McGill-Queen's Montréal et Kingston, London, Ithaca, 2^{ème} éd., 2002, p. 9.
- K. C. Wheare, *Federal Government*, Oxford University Press, Londres, 3e éd., 1961, p. 32-33.
- Timothy J. CONLAN, texte traduit de l'anglais (américain) par Laure LABOUREAU, « effets de cycle et centralisation politique au sein du fédéralisme américain contemporain », *Revue française de science politique*, 2014/2 Vol. 64, p. 222. (pp. 221-245).
- The Federalist papers est une série de 85 articles en faveur de la nouvelle Constitution écrits entre octobre 1787 et août 1788 dans divers journaux new-yorkais par Alexander Hamilton John Jay et James Madison sous le pseudonyme collectif de Publius.

- Marie-France TOINET, Hubert KEMPF, «La fin du fédéralisme aux États-Unis ? », *Revue française de science politique*, 30^e année, n°4, 1980, p. 735. (pp. 735-775).
- Tocqueville (A. de), *De la démocratie en Amérique*, Paris, Gallimard, 1961, T.1, vol. 1, p. 168